هل عاد (ضباط الزيتوني) بوجه آخر لمعاقبة العراقيين بسوط الكهرباء؟
وهل عادت (الخطوط الحرجة) ثانية؟
ما دور (أوراسكوم) في خلخلة وضع التزود بالطاقة؟
متى يصبح العراق ذات يوم بلداً كهربائياً؟

التقصير الكهربائي: حقائق وأسئلة!

صافي الياسري

ربما قبلنا بعض الشيء بأعذار وحجج المسؤولين في (قطاع الكهرباء) وهم يعلقون مشاكلهم وإخفاقاتهم على شماعة (التخريب والإرهاب) والوضع الأمني المتردي ونقص قطع الغيار، ربما قبلنا ذلك في الحقبتين، الأولى - وهي التوليد أو الإنتاج، والثانية وهي - النقل - فهناك أعمال تخريبية حقاً ولكننا نتوقف جدياً عند الحلقة الثالثة، وهي منظومة التوزيع الداخلي، ونحن لا نخشى من أن نتهم البعض بالإهمال والتقصير الذي يمكن أن نضعه أحياناً في خانة (التعمد) لأسباب كثيرة في مقدمتها الاستهانة بحق المواطن العراقي أو محاربته، والجهل ونقص الخبرة إضافة إلى الفساد الإداري.
ولا نوفر في هذا الاتهام موظفاً كبيراً أو صغيراً، بل نحن نتهم الموظف الكبير قبل الموظف الصغير، ولا نريد أن نتطرق إلى استغلال النفوذ واستخدام موارد الوزارة وأجهزتها وسياراتها لإغراض خاصة، فذلك أمر قرأناه في وسائل الإعلام كما قرأه بقية العراقيين، وأمره متروك إلى الجهات المختصة للتحقق منه، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته، لكننا هنا وفي ما سنطرحه، إنما نضع لائحة بعدد من التهم التي لا يستطيع إنكارها أحد، فهي تستند إلى حقائق ومعلومات فنية دقيقة مثبتة وموثقة، وقد تأكدنا واستوثقنا منها من العديد من المتخصصين في أمور القطاع الكهربائي قبل أن نعرضها على الراي العام كلائحة اتهام للمسؤولين في قطاع الكهرباء، مطالبين بإجابات منطقية واقعية، وعدم الإكتفاء بإيراد التبريرات والدفاع عن النفس دون وجه حق، وإجراء تحقيق رسمي لتحميل المقصرين نتائج تقصيرهم واتخاذ الإجراء المناسب بحقهم لضمان حق المواطن العراقي في محاسبة المسؤولين عن إهدار جهده وثروته وحتى سرقتها.

طاقة التوليد وقواعدها في العراق

لنلق نظرة إلى الخلف على طاقة التوليد وقواعدها في العراق قبل إنهيار النظام السابق، فحتى عام ١٩٩٠ كان المنتج من الطاقة يساوي ٩,٥٠٠ ميكاواط، واستمر الإنتاج بهذا الحجم حتى حرب (عاصفة الصحراء) حيث أصيبت بعض المحطات بأضرار جسيمة، لكن العراق تمكن من إعادتها إلى العمل، وبدلاً من أن يوجهها إلى خدمة الشعب، جعلها سوطاً لمعاقبته على انتفاضة آذار الشعبية عام ١٩٩١، وبدأ يجهز الأردن بأغلب حاجته من الكهرباء، وهدر طاقة بأرقام عالية على القصور الرئاسية والمقرات الحزبية ومقرات الأجهزة الأمنية والمخابرات والجيش بعد أن خصص لها خطوطاً سرية تدعى (الخطوط الحرجة)، فكنت ترى ضباط المخابرات والأجهزة الأمنية حاضرين على نحو دائم في دوائر الإنتاج والنقل والتوزيع الكهربائي، يتحكمون بتوزيع الكميات المتوفرة إلى حد الأمبير.. وكان العراقي هو الضحية، والنظام هو الجلاد بسوط الكهرباء، وهو اللص.
وبعد سقوط النظام لم تتمكن الدوائر (الكهربائية) بكوادرها نفسها القديمة التي أعادت الإنتاج في ظرف أشهر عندما كان النظام القديم مسلطاً جبروته وقمعه، إلى أرقامه الأولى، من تجاوز قدرة إنتاجية قيمتها ٣٥٠٠ ميغاواط.. ظلت تتناقص بإضطراد بدلاً من أن تنمو مستفيدة من قطع تجهيز الأردن وإنعدام تجهيز القطاع الصناعي والاقتصار على التجهيز المنزلي والتجاري.
ونحن نعرف أن في العراق ٣٥٠٠ كلم من أسلاك الضغط العالي حجم ١٣٢/٤٠٠ كيلوفولت، وقد تعرضت هذه الخطوط إلى غارات اللصوص والمخربين، فهدمت أبراج الضغط العالي، وسرقت الكيبلات والأسلاك المصنوعة من النحاس والألمنيوم بتشجيع من جهات عديدة منها بعض دول الجوار التي كان يهمها أن تهدم البنى التحتية للقطاعات الخدمية في العراق.
ولنكن أكثر تفصيلاً في الحديث عن حلقات المنظومة الكهربائية في البلد لنفهم الرابط الجدلي فيما بينها، وما يمكن أن تعذر عليه المسؤولين الحاليين، وما يمكن.. بل ويجب أن نحاسبهم عليه.

التوليد

تتكون المنظومة الحالية للكهرباء في العراق، من ثماني محطات تجارية رئيسة بطاقة إجمالية أسمية مقدارها ٥٤٩٠ ميغاواط وتشتمل على ٣٤ وحدة تتراوح سعاتها بين ١٥ ميكاواط و٣٠٠ ميكاواط وكذلك من أربع عشرة محطة توربينية غازية بسعة إجمالية أسمية مقدارها زهاء ٢١٠٠ ميكاواط، وتتراوح سعات الوحدات الغازية بين ١٠ ميكاواط للوحدات المتنقلة و١٥٩ ميكاواط لوحدات الدورة الغازية المركبة التي تم تشغيلها (أواخر العام ٢٠٠٣) تضاف إلى ذلك محطات كهرومائية بسعة إجمالية مقدارها ٢٦٠٠ ميكاواط وتتراوح سعة وحداتها بين ١,٢٥ ميكاواط و١٨٧,٥ ميكاواط، علماً أن الطاقات المتاحة (Availability) فعلياً من المحطات البخارية والغازية تقل كثيراً عن الأرقام أعلاه بسبب تقادم عمر المحطات وقلة المواد الاحتياطية اللازمة لصيانتها، ولقلة توفر المياه الساقطة بالنسبة للمحطات الكهرومائية بسبب شحة المطر هذا العام وقبيل ذلك بسبب السدود التي أنشأتها تركيا على مجرى نهر دجلة. وتجدر الإشارة إلى وجود محطات تعود إلى دوائر أخرى خارج (هيئة الكهرباء) كما كانت تدعى، بسعات إجمالية تقدر بـ١٥٠ ميكاواط، وقد تم تدمير وسرقة هذه المحطات فخرجت من نطاق الحاجات الإنتاجية، وكان النظام السابق قد أحال في السنوات الأخيرة جملة عقود لإنشاء وحدات توليد بخارية بسعات كبيرة على شركات أجنبية مختلفة بطاقات تبلغ ٦٤٨٠ ميكاواط، وقد توقف العمل فيها بعد سقوط النظام. وتم ما بين ٢٠٠٢، و٢٠٠٣ تأهيل وتشغيل وحدات غازية تعمل كدورة مركبة (Combined cycle) بطاقة ٥٤٠ ميكاواط من قبل شركات هندية وصينية، وكان من المؤمل تشغيل وتأهيل سعات مماثلة خلال العامين القادمين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، ولكن المشروع أهمل بعد سقوط النظام وتراجع أداء وإنتاج الوحدات الغازية آنفة الذكر بسبب الإهمال والتقصير وسرقة المستلزمات.
ومن الجدير بالذكر إن جميع المحطات مرتبطة مع بعضها بخطوط نقل رئيسة ١٣٢ ك.ف و٤٠٠ ك.ف كما أشرنا، وتتغذى الشبكة بشكل أساس من محطات تمويل ثانوية ١١/١٣٣/١٣٢ك.ف و١١/٢٣ ك.ف و٤/١١ ك.ف، ولما كانت مصادر الوقود المتاحة وكمياته المستهلكة هي أحد أهم العوامل التي تؤثر أو تتأثر بخطة التوليد، لذا تم تزويد جميع محطات التوليد العاملة في العراق ببدائل الوقود الآنية: زيت الوقود - زيت الغاز - زيت البنكرسي - والغاز الطبيعي، لضمان استمرارية عمل المحطات في ظروف التشغيل المختلفة، وقد تعرضت أنابيب نقل الغاز في المصافي إلى المحطات وصهاريج نقل الوقود إلى عمليات هجومية أدت في أغلب الأحيان إلى تدمير المواد التي كان يفترض إيصالها إلى المحطات ما أدى إلى توقفها، كما تم اختطاف عدد من الخبراء الأجانب وتهديدهم وإجبارهم على مغادرة العراق، كما حصل مع الخبراء الروس وإحجام الشركات والدول الأخرى عن إرسال خبرائها إلى العراق، ما أدى إلى إنكماش طاقة التوليد - بتقلص عدد المحطات العاملة - ومحدودية انتاجها.

النقل

ذكرنا أنه كان هناك أكثر من ٣٥٠٠ كم من أسلاك الضغط العالي في عموم العراق، وبعد سقوط النظام لم يعد هناك أكثر من ١٢٠٠كم، في المنطقة الجنوبية، وفي منطقة كردستان بقي الوضع كما هو عليه ولم تحدث عمليات تخريب أو تدمير أو سرقة لأبراج الضغط العالي، وقد أعيد بناء بعض هذه الأبراج ومد الأسلاك من جديد ولكن ما زال هناك الكثير لعمله في هذا المجال.

التوزيع الكهربائي

وهذه هي الحلقة التي لا نجد للمسؤولين والعاملين في قطاع الكهرباء عذراً لإهمالها، ونترك للمتخصصين الحديث عنها وإبداء آرائهم وتثبيت اتهاماتهم.
يقول المهندس الكهربائي - رياض فرحان عبد الكريم - قطاع خاص: أن منظومة التوزيع الشبكي، تشمل محولات الشوارع ولوحات التوزيع وخطوط نقل الطاقة الداخلية ووسائل الربط.
هناك أسلاك الضغط العالي التي تنقل ١١,٠٠٠ فولت من المحطات الثانوية إلى محولات الشوارع بطريقتين (الكيبل المعلق) والكيبل الأرضي المدفون ثم ينقل إلى البيوت والمحال التجارية بطريقتين (ThreeFace) و(Single) والأولى تنقل ما مقداره ٣٨٠ فولت، بينما الثانية تنقل ٢٢٠ فولت، وتلك هي مهمة المحولات التي نشاهدها قائمة بين عمودين على الأكثر تدخلها الكيبلات الأرضية أو المعلقة التي تحمل قدرة ١١,٠٠٠ فولت لتخرج منها مقسمة إلى ٣٨٠ و٢٢٠ فولت، وهي مزودة (ببراكت) خاصة (أو قاطع دورة) يقوم اوتوماتيكياً بقطع الدورة الكهربائية في حال زيادة الضغط عليها أو زيادة السحب زيادة غير طبيعية وفوق المعدل، وهذه المحولات، في الحقيقة مهمة جداً وهي تتطلب صيانة دائمية أو في الأقل مرتين في العام - مرة في الصيف وأخرى في الشتاء، لإزالة الغبار والدهون المستهلكة والأتربة المتجمعة في مفاصلها، ومن هذه المحولات من لم تحصل على صيانة منذ أكثر من عشر سنوات! وهي أشبه بقنبلة موقوتة موضوعة بين عمودين في الشارع.. وهي بهذا الحال من الإهمال.
وهذه المحولات على وفق المواصفات العالمية، يفترض ألا يدخلها الغبار ولا الحشرات، بينما نجدها ببساطة مأوى للطيور التي تبني أعشاشها داخلها وتسبب الكثير من المشاكل، كما إنها معرضة لتأثيرات المناخ، كونها غير محكمة الغلق، فتدخلها إضافة إلى الطيور الأتربة ومخلفات البيوت التي ترمى في الشوارع وتحملها الريح إلى هذه (المخازن)، كما إنها عرضة (لرشق المطر) بينما يحذر الخبراء من إمكانية أن تحدث حشرة صغيرة دخلت خطأ تماساً بين الأسلاك قد يؤدي إلى حريق، وتدمير المحولة.
كما نشاهد أحياناً في بعض المحولات، ربطاً غير طبيعي (جطل) يلغي (السركت) التالف، ولهذا الربط خطر على المحولة وعلى الأسلاك والمواطنين.
فهل يمنع (الإرهاب والمخربون) دوائر الكهرباء من صيانة هذه المحولات وإخضاعها لضوابط قوانين نقل وتحويل الطاقة العلمية؟
هذا فيما يخص المحولات، أما فيما يخص لوحات التوزيع الكهربائية، فقد كانت في البداية تستورد على وفق مواصفات عالمية جيدة، من مناشئ فرنسية وألمانية وإنجليزية ويابانية ورومانية ويوغسلافية، وهي على العموم جيدة بل ممتازة، إلا أنه بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة - بعد عاصفة الصحراء - تم الاستيراد من مناشئ رديئة جداً وبأسعار خيالية كان سببها الأول هو الفساد الإداري الذي استشرى في جسد الدولة وطال عقود مذكرة التفاهم عبر تدخلات المتنفذين من المسؤولين وكبار موظفي الدولة والمقربين من (السلطان صدام) وعائلته، وبخاصة تلك اللوحات التي تم استيرادها من الصين وهي تحمل ماركات عالمية معروفة - لكنها مقلدة - وكانت هذه اللوحات تصل البلد في أغلب الأحيان - غير صالحة للعمل - وقد رفضت نصبها - شخصياً - في محافظة البصرة، وأخبرت المسؤولين بأنها - غير صالحة للعمل - وبأنها (مغشوشة).

الخطوط والأسلاك

وهنا نذكر بحملة (الإعمار) الوهمية التي أعلنت عنها (هيئة الكهرباء) في زمن صدام، ففي هذه الحملة، التي لم تكن أكثر من بوابة عريضة لاستنزاف الثروة العراقية وخداع المواطن، تم استخدام ما يسمى بضفائر الألمنيوم، والأسلاك (كما هو متعارف عليه) المستخدمة لنقل الطاقة يجب أن تكون أما من النحاس أو من الألمنيوم، وضفيرة الألمنيوم مكونة من عدة أسلاك معزولة، وكان المفترض - علمياً - لكي تؤدي هذه الضفيرة واجبها بكفاءة النحاس نفسها أن تكون سعة السلك أكثر من سعة سلك النحاس بنسبة ٦٠٪، ولكن الذي حصل غير ذلك، ومدت أسلاك بسعات مختلفة وعشوائية وغير مدروسة، وعلى وفق قياسات لم تحسب على أساس كفاءة النقل المطلوبة، واستخدم خليط عشوائي من النحاس والألمنيوم لم يكن هو الآخر محسوباً وحمل مخاطر عديدة، وهذا النوع يدعى (Bimetal) ويتم الربط بين النحاس والألمنيوم بواسطة ماسكات خاصة حتى لا يحصل ارتخاء في الربط، وكان ذلك الأسلوب سبباً أساسياً في رداءة التوصيل وضياع الطاقة، وتتولد في حيز هذه الماسكات بسبب اختلاف المعدن حرارة عالية تؤدي إلى احتراق الماسكة وأحياناً السلك وقطعه بعد ذوبان منطقة الربط بسبب الحرارة.
والمهندسون المتخصصون في قطاع الكهرباء يعرفون هذه الحقائق العلمية، ويعرفون قدم ورداءة شبكة الخطوط الداخلية، ومع ذلك لم نسمع حتى هذه اللحظة عن أي مبادرة لإعادة تأهيلها وصيانتها وتلافي نواقصها ودرء مخاطرها في الأقل، فهل منع الإرهابيون والمخربون ملاكات القطاع الكهربائي من القيام بعملهم في هذا المجال أيضاً؟ وإلا فما هو العذر؟

توسيع المنظومة (الاستهلاك)

بفعل ارتفاع معدل مدخول المواطن العراقي بعد سقوط النظام المباد، دخلت حيز الاستخدام المنزلي أجهزة كهربائية عديدة لم يكن مسموحاً بدخولها، مما ولد ضغطاً على الشبكة والمحولات وعلى سبيل المثال، فإن المحولة التي قدرتها ٢٥٠ K.V.A ما زالت منذ ٢٥ عاماً تغذي الحي نفسه أو السوق نفسه الذي اختلف استهلاكه اختلافاً بيناً ليس عما قبل ٢٥ أو عشر سنوات بل عما قبل سنتين، وهذا يعني إن على دوائر الكهرباء إعادة تقييم هذه المحولات وطاقتها بناء على قياس معدل الاستهلاك الجديد في المنطقة أو الحي.
وهنا تبرز مشكلة أخرى هي (ضعف الفولتية)، حيث لا تصل إلى المعدل القياسي الذي يفترض ألا يقل عن ٢٢٠ فولت، وهذا الأمر يقلل من إعمار الأجهزة الكهربائية، ويؤدي إلى تعطيلها وإتلافها وإلحاق خسائر مؤثرة بالاقتصاد الوطني ومقتنيات المواطنين. وتدفع بالمواطن إلى العبث بالشبكة الكهربائية، وهو في هذا لديه مبرر لأنه يبحث عن حاجته إلى الكهرباء، ولهذا شاهدنا الشبكات العنكبوتية من الأسلاك والجوينات وأكياس النايلون - غابات معلقة فوق رأسك تصيبك بالذهول والرعب - أما عمال الصيانة - فحدث ولا حرج، فهم يشكون من نقص معرفي عميق، ومن قلة الخبرة والجدية في العمل، وهم غير مجهزين إلا (بسيارة ودرج ودرنفيس ومقبض) ولا وجود لأجهزة الفحص مهما كانت بدائية، ولا وجود للقفازات العازلة، والأحذية المخصصة لعمال الكهرباء.

الأحمال وتوزيعها غير المتوزان

وهنا لا يجوز تحميل خط أكثر من الخط الآخر، فلا يجوز أن يحمل خط ٦٠٠ أمبير بينما لا يحمل الآخر سوى ٢٠٠ أمبير، لأن ذلك يؤدي إلى خلل يقود إلى عدم انتظام وصول الطاقة بشكل متساو إلى الجميع، ومن المفترض أن يعرف المسؤول عن التوزيع كمية الأحمال في كل خط، وهذا غير موجود، ولا يبالي المسؤولون عن التوزيع بكمية الحمل في هذا الخط أو ذاك ويوزعون الطاقة عشوائياً ويربطون هذا المنزل أو ذاك بهذا الخط أو ذاك دون حساب، ما يقود حتماً إلى تذبذب التيار الكهربائي وعدم استقراره.
فبإمكانك أن تجد في هذا البيت فولتية تصل إلى ٢٢٠ وفي بيت مجاور لا تزيد عن ١٨٠ أو ١٦٠ فولت.. وهكذا.. فهل لهذا الأمر علاقة بالإرهاب والتخريب؟ أم إنه الإهمال والتقصير؟
يقول المهندس المتخصص عبد الله الماشطة: "بدون تحديدات الإهمال فإن من المتوقع أن تزيد حمولة الذروة لهذا العام عن ٦٠٠٠ ميكاواط في حين أن أفضل رقم يمكن أن يتوفر هو ٣٥٠٠ ميكاواط، آخذين بالحسبان المشاكل الحالية التي نجمت عن الأضرار التي أصابت مصادر تمويل هذه المحطات بالوقود والناجمة عن التخريب والعبث المتعمد في قسم منها، وتجلى ذلك بالانقطاعات الكبيرة التي حصلت في بغداد وباقي المدن العراقية"، ويضع المهندس عبد الله الماشطة ١٧ نقطة كوصايا لتحسين الوضع الكهربائي - منها ترشيد الاستهلاك والتركيز على معايير الجودة في المعدات الكهربائية، والتوسع في استخدام التوربينات الغازية، ويقترح كإجراء عاجل القيام بتوريد وتركيب محطات توربينات ذات دورة بسيطة، ويوصي بالتعاون بين الجامعات المتخصصة والكليات العلمية التكنولوجية وقطاع الكهرباء وإعادة تأهيل بعض مشاريع التوليد القائمة، ودراسة استخدام أنظمة الإعادة السريعة للتيار (Emergencey Restoration) في حال حدوث عطل أو أعمال تخريب في هذه الخطوط، والتوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود لمحطات التوليد، وتعزيز شبكات الاتصالات الحالية بالاعتماد على منظومة الألياف الضوئية التي كان استخدامها محرماً على العراق لإنها من المواد ذات الاستخدام المزدوج، وتشجيع نسبة المشاركة المحلية في تصنيع معدات وقطع غيار محطات التوليد، وتشجيع نشر الأرقام والإحصائيات، ليعلم المواطن كم هي حصته من الكهرباء وكم هو استحقاقه، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في قطاع الكهرباء، وتشجيع تشييد محطات توليد الكهرباء من قبل القطاع الخاص على وفق نظام (Bot) - Bot هو الاتفاق التجاري الذي يعقد بين مورد محطة القوى لإنشائها بنظام (بناء - تشغيل - تملك) لفترة يتم الاتفاق عليها بين الجهتين المورد والمستفيد) وهي تشبه اتفاقية (المساطحة) بالنسبة للعقارات، فالدولة على سبيل المثال تقدم الأرض والمقاول يقوم بالبناء ثم الاستفادة منه لمدة معنية يعود بعدها إلى الدولة)، ومعالجة قضايا الفقد في الناظم الكهربائي ودراسة مشاكل القدرة المرتكسة (Reactive Power)، ويقترح المهندس عبد الله المشاط، ربط العراق كهربائياً بشبكات مصر وسوريا والأردن وتركيا ولبنان عن طريق الربط بين الشبكتين العراقية والسورية بواسطة خط ٤٠٠ K.V من دير الزور في سوريا إلى القائم في العراق - ونرى أن هذا الربط غير ممكن في هذه الظروف - وإن كان المقترح عملياً فعلاً، وكذلك يدعو إلى إحياء مشروع الربط بين إيران والعراق.
ويؤشر المهندس رياض فرحان مسألة مهمة أخرى، هي التأسيس الكهربائي العشوائي، ويؤكد أن على السلطات المختصة أن تفرض على المواطن ألا يقوم بالتأسيس إلا بعد الحصول على موافقة جهة معتمدة تضمن سلامة التأسيسات حرصاً على حياة المواطن وأملاكه وعلى ضمان سلامة عموم المنطقة أو الحي من مخاطر التأسيس الكهربائي غير العلمي وغير القانوني وغير الخاضع للحسابات العامة لدوائر الكهرباء الفنية، ويقول المهندس رياض أن الكثيرين يريدون أن يبقى الحال على ما هو عليه، لابتزاز الناس، وبقاء المجال واسعاً للارتشاء، ويقترح إنشاء هيئة رقابية لمتابعة أعمال الملاكات الكهربائية ومنعها من استغلال المواطنين.

أوراسكوم تلاحق العراقي بالأذى

بعد أن تمكنت (أوراسكوم) من استئجار الفضاء العراقي الذي يقدر بدل إيجاره بمليارات الدولارات، برقم بائس من الدولارات، وبعد أن عصرت المواطن العراقي بأسعارها المرهقة بالعملة الصعبة لقيمة خدماتها السيئة، وسبل الاحتيال التي لا تعد ولا تحصى وآخرها استيراد أجهزة دون أن تستورد معها أدوات احتياطية لإصلاحها أو لاستبدال قطع الغيار فيها مثل أجهزة موبايل siemens الصينية المنشأ بعلامة ELIBRI وجهاز ST55، وهذان الجهازان لا يقبلان نغمة ولا هيث سيت ولا شاحنة سيارة ولا شاحنة منزلية ولا بطارية ولا قطع غيار، وبهذه الطريقة أو تلك يخدع المواطن فيشتريه بعد أن يتسلم ورقة ضمان لمدة سنة لكنها في الحقيقة ليست سوى ورقة لا نفع فيها.
ولم تكتف أوراسكوم بكل الأذى الذي ألحقته بالعراقيين فلحقت بهم إلى - التيار الكهربائي - تستنزف طاقته وتستهلكه بثمن بخس، فكل برج من أبراج أوراسكوم يستهلك ما قيمته ٦٠ كيلو واط، لا تعادل قيمتها في العراق ٢٪ من قيمتها في بقية الدول العربية، دون أن تفكر في تخفيض أسعار خدماتها نظير حصولها على الطاقة الكهربائية التي تكاد تكون مجانية، فما الذي فعله المسؤولون في قطاع الكهرباء بهذا الخصوص لحماية حق المواطن العراقي في أن يتمتع بالدعم فيما يخص (اسعار الطاقة الكهربائية المجهزة) وأن يدفع غير العراقي ثمناً عادلاً لقاء استهلاكه هذه الطاقة كما هو معمول به في جميع أنحاء العالم.

القطع المبرمج

ويكاد هذا القطع (ألا يكون مبرمجاً) فليس ثمة جدول منتظم تخضع له الأحياء، وإنما هو جدول مزاجي عشوائي، ويحدث أحياناً أن يقطع التيار الكهربائي ليعود بعد دقيقة واحدة فقط!! وهذه الحالة تؤدي إلى الإضرار بالأجهزة الكهربائية المنزلية فالثلاجة والمجمدة مثلاً تحتاج إلى خمس دقائق في الأقل ليعود الغاز المنتشر في أنابيبها إلى الكومبريسر، وصدمة الدقيقة هذه تجعله ينكمش قليلاً ويندفع ثانية ويؤدي ذلك إلى الإضرار بالجهاز أو تلفه أو تقليل عمره وكفاءته، وتنشأ عن الإعادة الضرورية للتيار ما يسمى - بصدمة الشبكة - فحين تسقط عشرة ميكاواط فجأة بالانقطاع، فإن عودة التيار لا تعيد هذه العشرة كاملة وهي تواجه بسحب شديد في الدقائق الأولى للإعادة وهذه الحالة تدعى (Shut down) وهي خطرة جداً، ولكن النقص المعرفي أو عدم الاهتمام - الإهمال والتقصير - يجعل المسؤولين عن البرمجة (برمجة القطع) غير مبالين بالأضرار التي يلحقها سلوكهم هذا بالمواطن العراقي، فالمواطن في الحقيقة.. ضمن هذه الدقيقة غير قادر على أن يطفئ جميع الأجهزة التي يستخدمها، فتبقى في حالة تسمى (stand by) تصدمها عودة التيار السريعة ثانية.

الواوية والسنافر

ويطلق المواطنون العراقيون، على ملاكات القطاع الكهربائي القديمة وبخاصة كبار المسؤولين الذين لم يبرحوا مواقعهم بعد تغيير النظام تسمية (الواوية) وهي تسمية لها دلالتها بما تحويه من إشاره إلى المكر والخداع والحيلة، أما الموظفون الجدد وحتى من تسلم منصب مدير منهم، (فالواوية) يعرفون أنهم قليلو الخبرة، وبخاصة أولئك الذين عينتهم بعض الأحزاب والحركات السياسية ضمن عملية تقاسم (الأرباح) و(المحاصصة الوظيفية) فهم يحملون لقب (السنافر) والسنفور بريء بالطبع، لكنه ساذج إلى أبعد الحدود.
وبين السنافر والواوية لا ندري كيف سيجد أبناؤنا الطلبة سبيلهم للحصول على مصباح للقراءة استعداداً لامتحانات نهاية البكلوريا أو على مروحة تجفف عرقهم في هذا المناخ اللاهب.